التعاطف بل توقعا للارباح »(١٦). وفي غضون سنتين بعد تأسيس الدولة ، تشارك عدد من الهيئات الامريكية الرئيسية مع رأس المال الاسرائيلي لاقامة أول صناعة كبرى في الشرق الاوسط(١٧). فقد اقامت شركة جنرال تاير اند ربر مصنعا برأس مال قدره ٥ ملايين دولار قرب حيفا ، واقامت شركة كيسر — فريزر مصنعا برأس مال قدره ٢ ١/٢ مليون دولار قرب عكا . وكانت شركة فلكو تخطط لانتاج برادات قرب تل ابيب وشركة جنرال شو تفتح مصنعا في القدس . ورصدت شركة مولر — دي تكستايل كوربريشن مبلغ ٢ ١/٢ مليون دولار لعمليات الغزل والنسيج في اسرائيل(١٨).

لا يمكن لهذه الرؤيا عن امكانات اسرائيل الاقتصادية أن تتحقق ما دامت المقاطعة العربية قائمة (وقد أصبح واضحا بالتدريج ان المقاطعة ستدوم حتى اقامة السلام رسميا)، ولكن كان لها تأثير عميق على شكل سلام المستقبل الذي بدأ بعض الاسرائيليين بالحديث عنه . ففي حديث امام الامم المتحدة عام ١٩٥٢ ، صور أبا ايبان نموذج التجارة التي قد تنشأ فيما لو رفع العرب الحظر واقيم السلام : مواد خام من البلدان العربية — انتاج زراعي من سوريا ولبنان والاردن ، لحوم من العراق وقطن من مصر — يمكن شحنها الى اسرائيل ، التي بدورها تستطيع تصدير بضائع مصنعة الى البلدان العربية(١٩). ان تبادل البضائع المصنعة بالمواد الخام هذا ، هو بالطبع النموذج التقليدي في التجارة بين البلد المستعمر والمستعمر ، وهو النموذج الذي كان على مدار المئتي سنة الاخيرة ، عاملا رئيسيا في تخلف وفقر معظم سكان الارض . لقد كان ابا ايبان يدعو الى اعادة جديدة لهذا النموذج القديم في الشرق الاوسط عندما أعلن ان اسرائيل تطمح في اقامة علاقات مع جيرانها العرب « شبيهة بالعلاقات بين الولايات المتحدة وقارة امريكا اللاتينية »(٢٠).

وعلى أي حال ، فقد حالت المقاطعة العربية دون تحقق هذا الحلم النيوكولونيالي ولو جزئيا حتى عام ١٩٦٧(٢١). خلال فترة الانتداب كان على الصهاينة ، غير الراغبين لاسباب سياسية عنصرية في استغلال العمل العربي ، ان يدعموا انفسهم بتمويلات من الخارج . وبعد تأسيس الدولة ، قطعت المقاطعة العربية الاسواق المربحة التي كان من الممكن لاسرائيل أن تتوجه اليها راغبة فيها ، ومرة أخرى ، كان على الصهيونية اللجوء الى تدفقات ضخمة لرأس المال الاجنبي من أجل نموها ، وفي الواقع ، حتى من أجل بقائها على قيد الحياة . وقد وجدت بعثة من البنك الدولي درست الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٦٨ ان الانجازات الاقتصادية الاسرائيلية « كانت في الغالب نتيجة عاملين : سكان قادرين ومصممين مع قاعدة عريضة من الناس المتعلمين جيدا والحيويين الذين اثبتوا مقدرتهم على تخطي صعوبات التطور الاقتصادي بابداع عظيم ، وتدفق مستمر وكبير نسبيا للرأسمال الاجنبي القادم بشكل رئيسي من التبرعات الخاصة لليهود الامريكيين ومن مدفوعات التعويض الالمانية الغربية . كان من الممكن أن تكون « معجزة اسرائيل الاقتصادية » مستحيلة في حال عدم توفر أحد عاملي النمو هذين : المهارة البشرية والرأسمال الاجنبي »(٢٢).

لا يشكل الاستثمار الاثمن رأس المال المستورد في الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٦٧ ؛ فقد كانت معظم واردات رأس المال هبات(٢٣). وقد قدر أحد الاقتصاديين انه في الـ ٢١ سنة التالية لاقامة الدولة ، لم يعوض سوى ٣٠ ٪ من فائض الاستيراد الاسرائيلي الضخم والبالغ ٢٫٦٥٠ دولارا للفرد « في ظل ظروف تدعو الى تصدير مقابل ، للاعتمادات أو لمصالح أو رأس المال »(٢٤).

لقد كان المتبرع الاكبر لاسرائيل هم يهود العالم ، الذين مولوا في الفترة ما بين ١٩٤٩